

بحضور ولي العهد رئيس الوزراء..

الأمير عبد العزيز بن سلمان يشترك في جلسة نقاشية مع وزير المالية



في إطار منتدى ومعرض «صُنع في الخليج 2026»، الذي يقام تحت رعاية سامية من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وبحضور صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، شارك صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان آل سعود وزير الطاقة ووزير الصناعة والثروة المعدنية بالملكة العربية السعودية الشقيقة، في الجلسة النقاشية التي عُقدت اليوم مع الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة وزير المالية والاقتصاد الوطني حول مستقبل الصناعة والطاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتحديات التي تعيد تشكيل هذين القطاعين وأثرها في دفع النمو والتنافسية الاقتصادية.

وتناولت الجلسة أبرز التحولات التي تشهدها الاقتصادات الخليجية، وأفاق تطوير القطاع الصناعي وتعزيز تنافسيته، إلى جانب سبل تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي في مواجهة المتغيرات والتحديات

العالمية، بما يدعم استدامة النمو والتنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فضلاً عن استعراض الدروس المستفادة من المتغيرات التي شهدتها المنطقة خلال الفترة الماضية، وما أظهرته دول مجلس التعاون من

قدرة على تعزيز مرونة اقتصاداتها واستمرارية أعمالها وسلاسل إمداداتها، مع تأكيد أهمية مواصلة التعاون والتشبيك المشترك وتطوير منظومة متكاملة تدعم أمن واستدامة القطاعات الحيوية. كما ناقشت الجلسة الأولويات

التنمية والصناعية للمرحلة المقبلة، وأهمية مواصلة بناء القطاعات والبنى التحتية التي تشكل أسساً للنمو الاقتصادي خلال العقود المقبلة، بما يعزز التنوع الاقتصادي. ويفتح آفاقاً

جديدة للاستثمار، ويعظم الاستفادة من المقومات والموارد التي تخر بها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إضافة إلى أهمية مواكبة التطورات المتسارعة في مجالات الطاقة والصناعة والتقنيات الحديثة

والذكاء الاصطناعي، والاستثمار في رأس المال البشري وتنمية المهارات والقدرات الوطنية، باعتبار الكوادر البشرية ركيزة أساسية في بناء اقتصاد المستقبل وتعزيز قدرة دول الخليج على المنافسة عالمياً.

وزير الطاقة السعودي: الأزمات أثبتت أهمية العمل الخليجي المشترك ورفع المرونة الاقتصادية

استعدنا ضخ 5.8 ملايين برميل يوميا عبر خط «شرق-غرب»



كتبت: نوال عباس

شدد وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان على أهمية منتدى ومعرض «صُنع في الخليج 2026»، مؤكداً أن هذه الفعالية تستشرف مستقبل الصناعة والطاقة في دول مجلس التعاون، والتحديات التي تعيد تشكيل التجارب والتحديات التي مرت بها دول الخليج خلال السنوات الماضية، والتي أكدت أهمية استثمارية الأعمال وانسيابية حركة السلع والبضائع، مشدداً على أن العمل الخليجي المشترك يمثل عنصراً أساسياً في تعزيز المرونة الاقتصادية والاستعداد لمواجهة التحديات المستقبلية.

وعبر عن حبه العميق للبحرين قائلا: كلما أזור البحرين أشعر أنني بين إخواني وأخواتي في بلدي البحرين وأتذكر قصيدة المرحوم الشاعر غازي القصيبي (جسر المحبة بيننا قائم منذ قرون وباقي إلى يوم الدين).

وقال، في مداخلة خلال الملتقى، صنع في الخليج إن هناك دروساً كثيرة تم تعلمها خلال هذه الفترة، أبرزها أهمية العمل المشترك وبناء منظومة متكاملة قادرة على التعامل مع المتغيرات، والاستفادة من التجارب السابقة في تطوير القدرات الخليجية.

وأشار إلى أن العلاقات بين دول الخليج تتجاوز الحدود والجغرافيا، مؤكداً أن ما يجمع شعوب ودول المجلس هو تاريخ طويل من المحبة والمودة والشعور بأن الجميع جزء من منظومة واحدة.

وأكد أن الأحداث والتحديات الإقليمية، بما في ذلك ما شهدته المنطقة من تطورات وأزمات، أثبتت الحاجة إلى مزيد من التعاون والتنسيق، مشيراً

إلى أن دول المجلس تمكنت من استعادة قدر كبير من النشاط والحركة خلال فترات قصيرة، وهو ما يعكس أهمية الجاهزية والعمل الجماعي. وأوضح أن من أهم الدروس المستفادة ضرورة بناء منظومة متكاملة لا تعتمد على قطاع واحد بمعزل عن القطاعات الأخرى، بحيث تتكامل جهود الطاقة والصناعة والتجارة وسلاسل الإمداد، وتعمل مختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص ضمن إطار مشترك. وشدد على أهمية الاستفادة من الخبرات المتراكمة، والعمل على تطوير قاعدة متينة للمستقبل، مؤكداً أن ما تحقق خلال السنوات

الماضية جاء نتيجة جهود متراكمة ومشاركة مختلف القطاعات والجهات.

ولفت إلى أن المرحلة المقبلة تتطلب التركيز على أولويات القطاع الصناعي والقطاع التجاري والطاقة، والعمل على بناء قاعدة مشتركة تمكن دول المجلس من مواجهة التحديات وتحقيق مزيد من النمو.

وقال إن المسؤولية تقتضي جمع الجهود وتوحيقها وتعزيز العمل الجماعي، مشيراً إلى أن هناك العديد من المجالات التي يمكن من خلالها تحقيق قيمة مضافة لجميع دول المجلس من خلال التعاون والتكامل.

برميل يوميا من خلال إجراءات فنية لتخفيف الضغط على الأنابيب، من دون الحاجة إلى توسعة الخط أو إضافة خطوط جديدة.

وأكد الأمير عبدالعزيز أن سرعة استعادة الخط تعكس أهمية امتلاك القدرات والخبرات المحلية في مجالات الطاقة والصناعة والتقنية، لافتاً إلى أن الأزمات أثبتت ضرورة تنوع مسارات الإمدادات وتعزيز سلاسل التوريد. ويعد خط «شرق-غرب» مسارا استراتيجيا لنقل النفط السعودي إلى موانئ البحر الأحمر، بما يوفر بديلا لمسارات التصدير عبر الخليج.

وأكد أن العمل الجماعي الخليجي هو الطريق لتعزيز القدرات وتمكين القطاعات المختلفة من الوصول إلى الفرص والأسواق، مشدداً على أهمية استمرار هذا النهج بما يخدم اقتصادات دول المجلس ومستقبلها.

من جانب آخر كشف وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، عن استعادة خط أنابيب «شرق-غرب» ضخ 5.8 ملايين برميل يوميا صباح أمس، مؤكداً عودة الخط إلى العمل. وقال إن المملكة تمكنت من إعادة استخدام الخط خلال 5 إلى 6 أيام من استهдаفه، مشيراً إلى إمكانية رفع قدرته التصديرية إلى نحو 7 ملايين

كانو: «صنع في الخليج» منصة لبناء منظومة صناعية متكاملة وتعزيز تنافسية الاقتصاد الخليجي عالميا

وفي هذا السياق، قال كانو: «نطمح إلى أن تتعامل الشركة الخليجية مع دول مجلس التعاون باعتبارها سوقاً اقتصادية واحدة، وأن تتمكن المنتجات والاستثمارات الخليجية من الانتقال بين أسواق دول المجلس بأعلى قدر ممكن من الانسيابية والكفاءة، بما يوسع قاعدة المستهلكين أمام الشركات، ويرفع جدوى الاستثمارات الصناعية، ويعزز التجارة البينية».

وأكد أن تعزيز حضور علامة «صُنع في الخليج» يجب أن يقوم على الجودة والابتكار والتنافسية، وأن يكون انعكاساً لقدرة المصانع الخليجية على تقديم منتجات ذات قيمة مضافة تستجيب للمعايير العالمية ومتطلبات المستهلكين، مشيراً إلى أن الطموح يتجاوز زيادة الإنتاج إلى بناء علامات ومنتجات خليجية قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

وأكد أن تحقيق ذلك يتطلب تطوير بيئة أعمال خليجية أكثر تكاملاً، والعمل على توحيد المواصفات والمعايير والإجراءات ذات الصلة بالنشاط الصناعي، وتسهيل حركة المواد الأولية ومدخلات الإنتاج والمنتجات والاستثمارات والخبرات بين دول المجلس، بما يخفف تكاليف ممارسة الأعمال ويزيد كفاءة سلاسل الإمداد ويعزز جاذبية المنطقة للاستثمارات الصناعية النوعية.

وأضاف أن تطوير قواعد بيانات خليجية مترابطة للمصنعين والموردين والفرص الصناعية والمشتريات المستقبلية من شأنه أن يسهم في تقريب المستثمرين من الفرص، وتعزيز المحتوى الخليجي في سلاسل التوريد، ورفع مستوى التعاون بين الشركات، فضلاً عن المساعدة في تحديد الفجوات الإنتاجية التي يمكن للقطاع الخاص الاستثمار فيها.

تتطلب تعزيز الاستثمارات الصناعية المشتركة بين دول المجلس، وتشجيع تأسيس شركات وتحالفات خليجية تمتلك القدرة على تحقيق وفورات الحجم، ورفع الطاقات الإنتاجية، وتطوير منتجات قادرة على الوصول إلى الأسواق الدولية. وشدد كانو على أن القطاع الخاص يجب أن يكون في قلب منظومة التكامل الصناعي الخليجي، من خلال تمكينه من الوصول إلى الفرص الاستثمارية والمشروعات وسلاسل التوريد، وإشراكه بصورة أوسع في صياغة المبادرات الاقتصادية والصناعية، ومعالجة التحديات التي تحد من قدرته على التوسع بين أسواق دول المجلس.

ولفت إلى أهمية تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من هذا التوجه، عبر إدماجها في سلاسل القيمة والتوريد الصناعية وربطها بالشركات والمصانع الكبرى.

هذه المقومات يتطلب توظيفها ضمن منظومة إنتاج خليجية أكثر تكاملاً تستفيد من المزايا النسبية والتنافسية لكل دولة. وأضاف أن التكامل الصناعي المنشود لا يعني تكرار المشروعات والطاقات الإنتاجية في مختلف دول المجلس، وإنما بناء منظومة تتكامل فيها القدرات والموارد والمدخلات والخدمات، وتتوزع فيها مراحل الإنتاج وفق المزايا التنافسية، بما يرفع الكفاءة الاقتصادية ويعزز القيمة المضافة ويبني سلاسل قيمة خليجية قادرة على المنافسة عالمياً.

وأكد رئيس غرفة البحرين للصناعة تمثل أحد المحركات الرئيسية لتنويع اقتصادات دول مجلس التعاون، لما لها من قدرة على تحفيز الاستثمار وخلق فرص العمل وتطوير الصادرات وربط العديد من الأنشطة الاقتصادية والخدمات بسلاسل الإنتاج. وأشار إلى أن المرحلة المقبلة



○ نبيل خالد كانو.

ذات الأولوية.

وأوضح أن دول مجلس التعاون تمتلك قاعدة واسعة من المقومات الاقتصادية والصناعية، تشمل الطاقة والموارد الطبيعية والمعادن والقدرات التمويلية والبنية التحتية المتطورة والموانئ والخدمات اللوجستية، إلى جانب أسواق ذات قوة شرائية وفرص نمو واعدة، مشيراً إلى أن تعظيم العائد الاقتصادي من

وتوسيع القاعدة الإنتاجية. كما أعرب عن بالغ التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، على ما يوليه سموه من دعم متواصل لتطوير الاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسيته، وتمكين القطاع الخاص من توسيع مساهمته في الاستثمار والإنتاج وخلق الفرص، بما يدعم توجهات مملكة البحرين نحو اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة. وقال كانو إن منتدى ومعرض «صُنع في الخليج» يوفر منصة اقتصادية تجمع المصنعين والمستثمرين وأصحاب الأعمال ومؤسسات التمويل والجهات الحكومية، بما يتيح الانتقال بالتكامل الصناعي الخليجي من تبادل الرؤى إلى بناء شركات ومشروعات قابلة للتنفيذ، وربط القدرات الإنتاجية وسلاسل التوريد بين دول المجلس، واستكشاف فرص استثمارية جديدة في القطاعات الصناعية

أكد نبيل خالد كانو، رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، أن استضافة ملكة البحرين للنسخة الأولى من منتدى ومعرض «صُنع في الخليج 2026»، تمثل محطة اقتصادية مهمة لدفع مسيرة التكامل الصناعي بين دول مجلس التعاون، وتعزيز قدرة القطاع الخاص الخليجي على بناء شركات إنتاجية واستثمارية أكثر ترابطاً، بما يسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية، وزيادة القيمة المضافة، وتعزيز تنافسية المنتجات الخليجية في الأسواق الإقليمية والعالمية.

ورفع كانو أسمى آيات الشكر والتقدير إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، على رعاية جلالته الكريمة للمنتدى، مؤكداً أن هذه الرعاية تعكس ما يحظى به القطاع الصناعي والتعاون الاقتصادي الخليجي من اهتمام ودعم، ودورها في تعزيز مسارات التنمية المستدامة